

تعليقات

الشّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي

على

إبطال التّنديد باختصار شرح التّوحيد

للعلّامة حمد بن علي بن محمّد بن عتيق

(١٢٢٧ - ١٣٠١)

مسوّدة

الدّرس العاشر

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ..

الحمد لله الذي جعل طلب العلم من أجلِّ القُرْبَاتِ، وتَعَبَّدنا به طول الحياة إلى الممات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله ﷺ ما عُقِدَت مجالس التَّعليم، وعلى آله وصحبه الخائزين مراتب التَّقديم.
أَمَّا بَعْدُ..

فهذا الدَّرْسُ العَاشِرُ في شرح الكتاب التَّاسِعِ من برنامج التَّعليم المُسْتَمَرِّ في سنته الرَّابِعة ثلاثٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وأربعٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف (١٤٣٣-١٤٣٤)، وهو كتاب «إبطال التَّنْذِيرِ» للعلامة حمد بن عليّ ابن عتيق رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد انتهى بنا البيان إلى قوله: **(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾)**.

...



[١٦] - **باب قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾**

﴿٢٣﴾ [سبأ]

قال الشارح: أراد المصنّف رَحِمَهُ اللهُ بهذه الترجمة بيان حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عبد من دون الله، فإذا كانت هذه هيبتهم من الله وخوفهم منه فكيف يدعوهم أحد من دون الله؟ وإذا كانوا لا يُدعون غيرهم أولى، ففيه ردٌّ على جميع فرق المشركين الذين يدعون مع الله من لا يُداني الملائكة في صفة من صفاتهم.

تقدّم أن إمام الدعوة رَحِمَهُ اللهُ تعالى شرع قُبِلَ بابين في مقصد آخر من مقاصد «كتاب التوحيد» وهو بيان براهين التوحيد، وكان البرهان المذكور في الباب السابق هو بيان قدرة الخالق وعجز المخلوق، وتأتي الترجمة التي تلتها موافقة له في المقصد، فمقصود هذه الترجمة تأكيد قدرة الخالق وعجز المخلوق، لكن من وجه آخر وهو متعلّق بالملائكة المقربين، فإبانة عجزهم وإظهار قدرة الله ﷻ مُقَابِلَهُمْ تعريفٌ باستحقاق الله ﷻ وحده العبادة، وأنها لا تُجعل لغيره مهما بلغت قدرته وعظمت رتبته، فإنه أمام قدرة الله ﷻ عاجزٌ ضعيفٌ.

والفرق بين الترجمة السابقة وهذه الترجمة مع اتحادهما في إقامة برهان قدرة الخالق وعجز المخلوق من وجهين:

أحدهما: أن الترجمة السابقة تتعلّق بمخلوقٍ أرضيٍّ بيّن عجزه وهو النبي ﷺ، والأوثان المعبودة من دون الله، وهذه الترجمة تتعلّق بمخلوقٍ سماويٍّ وهم الملائكة.

والوجه الآخر: أن الترجمة السابقة فيها بيان عجز مخلوقٍ معظّمٍ عند المسلمين وهو محمدٌ ﷺ، ومخلوقٍ معظّمٍ عند المشركين وهي أوثانهم، وهذه الترجمة تتعلّق بمخلوقٍ معظّمٍ عند الطائفتين، فإن الملائكة ممّا يُعظّمه المسلمون والمشركون، وكان في المشركين أناسٌ يتخذون الملائكة المقربين آلهةً من دون الله ﷻ لفرط تعظيمهم وإجلالهم لهم.

فاتّفت الترجمتان في نصب برهانٍ من براهين التوحيد وهو بيان عجز المخلوق وقدرة الخالق، وافترقتا في مورده على الوجه الذي تقدّم آنفاً.

وينطوي في ذلك ما ذكره (الشارح) وهو الشيخ سليمان من أنه إذا بيّن (حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عبد من دون الله)، وأنهم يهابون الله ويخافونه، فكيف يُدعون من دونه؟ فغيرهم أولى ألا يُدعى من دون الله ﷻ، (ففيه ردٌّ على جميع فرق المشركين الذين يدعون مع الله من لا يُداني الملائكة في صفة من صفاتهم).

قوله: ﴿فُزِعَ﴾ أي زال عنها الفزع، قاله ابن عباس وابن عمر وأبو عبد الرحمن السلمي والشعبي والحسن وغيرهم، والمراد الملائكة كما اختاره ابن جرير، قال ابن كثير: وهو الحق الذي لا مزية فيه، وهذا مقام رفيع في العظمة، وهو أنه تعالى إذا تكلم بالوحي فسمع أهل السموات كلامه، أَرعدوا من الهيبة حتى يلحقهم مثل الغشي. ملخص.

ذكر المصنف رحمه الله تعالى فيما سلف من قوله بيان ما يتعلق بالدليل الأول في هذه الترجمة وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمُ﴾ الآية، فذكر أن معنى ﴿فُزِعَ﴾ (أي زال عنها الفزع) بعد هجومه عليها، (قاله) جماعة من الصحابة والتابعين منهم (ابن عباس وابن عمر وأبو عبد الرحمن السلمي والشعبي والحسن) يعني البصري (وغيرهم).

ثم ذكر أن هؤلاء الذين يُفزع عن قلوبهم هم (الملائكة كما اختاره ابن جرير) في «تفسيره»، وذهب إليه (ابن كثير) فقال: (وهو الحق الذي لا مزية فيه)، فالمقطع فيه أن المذكورين في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمُ﴾ هم الملائكة، وفيه إثبات القلوب لهم.

ثم قال: (وهذا مقام رفيع في العظمة) وبين وجهه بقوله: (وهو أنه تعالى إذا تكلم بالوحي فسمع أهل السموات كلامه) يعني من الملائكة (أَرعدوا من الهيبة) أي أخذتهم هيبة الكلام فارتعدوا واضطربوا لجلالته (حتى يلحقهم مثل الغشي) أي حتى كأنها وقع بهم غشي ذهلوها به، فإذا أزيل عنهم ذلك الفزع ارتفع عنهم ما لحقهم، وقوله: (ملخص) أي هذا كلام ملخص، فهو إشارة إلى الاختصار فيما تقدم، وهي من عادة أهل العلم فربما نقلوا كلاماً ثم قالوا: (مختصر)، أو (ملخص)، يعنون أن المذكور آنفاً هو كلام مختصر عمن نقل عنه، ويفعل النسائي هذا كثيراً في «سننه»، فإنه ربما أسند حديثاً ثم قال: (مختصر) أي أن الحديث يروى أطول مما ذكر إلا أنه اختصر منه القدر الذي يحتاج إليه في الباب.



قوله: (خَضَعَانًا) قال الحافظ بفتحتين من الخضوع. وفي رواية بضم أوله وسكون ثانيه مصدر، أي خاضعين لقول الله تعالى.

قوله: (ينفذهم ذلك) بفتح التَّحِيَّة وسكون الثُّون وضمَّ الفاء والدَّال المعجمة، أي يخلص ذلك القول ويمضي في قلوب الملائكة.

قوله: (فيسمعها مُسْتَرَق السَّمْع) وفي صحيح البخاري عن عائشة مرفوعاً: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ وَهُوَ السَّحَابُ فَتَذْكُرُ الْأَمْرَ قُضِيَ فِي السَّمَاءِ فَتَسْتَرْقُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ فَتَسْمَعُهُ فَتُوصِلُهُ إِلَى الْكُهَّانِ فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ»، قال الشَّارح: فظاهر هذا أنَّهم لا يسمعون كلام الملائكة الذين في السَّمَاء الدُّنْيَا؛ وإنما يسمعون كلام الملائكة الذين في السَّحَاب. اهـ.

وليس كما قال فإنَّ هذا الحديث إنَّما دلَّ على أنَّهم يسمعون من الذين في السَّحَاب؛ وسماهم منهم لا ينفي سماعهم من الذين في السَّمَاء الدُّنْيَا بل سماعهم منها دلَّ عليه دليل آخر وقد قال تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ (١٧) ﴿إِلَّا مَنْ أَسْرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ، شَهَابٌ مُبِينٌ﴾ (الحجر)، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَاتَّبَعَهُ، شَهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ (الصافات)، وقال تعالى إخباراً عنهم: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَثِّتًا حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَابًا﴾ (٨) ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِلْسَّمْعِ فَمَنْ يَسْمَعُ أَلَّا يَحْدِلْهُ، شُهَابًا رَصْدًا﴾ (١) ﴿الجن﴾، والشُّهْب إنَّما يُرمى بها من السَّمَاء لا من السَّحَاب، فالحقُّ أن يُقال إنَّهم كما يسمعون من ملائكة السَّمَاء فكذلك يسمعون من ملائكة السَّحَاب، ولا تنافي بين الأمرين.

قوله: (فحرَّفها) بحاءٍ مهملةٍ وراءٍ مشدَّدةٍ (وبدَّد) أي فرَّق.

قوله: (فيكذب معها) أي يكذب الكاهن أو السَّاحر مع الكلمة أو يكذب الشَّيطان مع الكلمة التي استرقها. و(كذبةً) بفتح الكاف وسكون الدَّال.

قوله: (فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا)، لفظ الحديث: «يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، كَذَا وَكَذَا».

قوله: (فيُصدَّق بتلك الكلمة) قال المصنِّف: وفيه قبول النفوس للباطل، كيف يتعلَّقون بواحدةٍ ولا

يعتبرون بباطة كذبةٍ؟

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة البيان المناسب لمعاني الدَّلِيل الآخر من أدلَّة الباب وهو حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا قَضَى اللهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ...» الحديث رواه البخاريُّ في صحيحه، فكان ممَّا ذكره قوله: ((خَضَعَانًا) قال الحافظ) يعني ابن حجر العسقلانيُّ فهو مصطلحٌ على هذا المعنى في مقدِّمة كتابه، أنَّه إذا أطلق الحافظ فمُراده به ابن حجر العسقلانيُّ، وغلب هذا عند المتأخِّرين أنَّهم إذا قالوا: قال الحافظ، يريدون ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تعالى، فـ(قال الحافظ) في «فتح الباري»: (بفتحتين من الخضوع) أي بفتحةٍ على الخاء والضَّاد - خَضَعَانًا، (وفي رواية بضمَّ أوله وسكون ثانيه مصدر) أي خُضَعَانًا، فتكون فيه روايتان: بالفتح للأوَّل والثَّاني، وبضمَّ أوله وسكون ثانيه، خَضَعَانًا وخُضَعَانًا.

ثمَّ بين معناه فقال: (أي خاضعين لقول الله تعالى)، وهم متَّصفون بالخضوع، والخضوع من العبادات

الَّتِي يُتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِهَا، وَأَصْلُ الْخُضُوعِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: تَطَامُنُ الشَّيْءِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أَي لَا تَتَطَامَنَنَّ بِهِ، فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: خُضُوعٌ كَوْنِيٌّ قَدْرِيٌّ، يَعُمُّ كُلَّ مَخْلُوقٍ.

وَالْآخَرُ: خُضُوعٌ دِينِيٌّ شَرْعِيٌّ، يَخْتَصُّ بِالْمُؤْمِنِينَ.

فَيَقَعُ عِبَادَةٌ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَحَقِيقَتُهُ شَرْعًا: الْانْقِيَادُ لِلَّهِ وَطَاعَتُهُ.

وَهَذَا الْانْقِيَادُ مُورَدُهُ أَصْلُهُ اللَّغَوِيُّ: وَهُوَ التَّطَامُنُ، فَإِنَّ مَنْ انْقَادَ لِلَّهِ فَقَدْ تَطَامَنَ لَهُ، وَقَوَّى تَطَامُنَهُ بِطَاعَتِهِ ﷻ.

ثُمَّ بَيَّنَ الشَّارِحُ أَنَّ قَوْلَهُ: ((يَنْفِذُهُمْ ذَلِكَ) بِفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ) يَعْنِي الْيَاءَ (وَسَكُونُ الثُّونِ وَضَمُّ الْفَاءِ وَالذَّالُ الْمَعْجَمَةُ أَيْ يَخْلُصُ ذَلِكَ الْقَوْلُ وَيَمْضِي فِي قُلُوبِ الْمَلَائِكَةِ) أَيْ يَسْرِي فِيهِمْ كَمَا يَسْرِي الضِّيَاءُ فِي الْغُرْفَةِ الْمَظْلَمَةِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا.

ثُمَّ بَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَحَلَّ اسْتِرَاقِ الْجَنِّ لِلسَّمْعِ، وَأُورِدَ حَدِيثُ (عَائِشَةُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ وَهُوَ السَّحَابُ») الْحَدِيثُ، وَبَنَى عَلَيْهِ (الشَّارِحُ) وَهُوَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ أَنَّ ظَاهِرَهُ (أَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ كَلَامَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ وَإِنَّمَا يَسْمَعُونَ كَلَامَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّحَابِ) فَاسْتِرَاقَ السَّمْعِ وَفَقَّ مَا اخْتَارَهُ الْعَلَامَةُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَكُونُ مِمَّا يَجْرِي مِنْ كَلَامِ الْمَلَائِكَةِ فِي السَّحَابِ، وَتَعَقَّبَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَأَحْسَنَ إِذْ قَالَ: (وَلَيْسَ كَمَا قَالَ فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ مِنَ الَّذِينَ فِي السَّحَابِ؛ وَسَمَاعُهُمْ مِنْهُمْ لَا يَنْفِي سَمَاعَهُمْ مِنَ الَّذِينَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا بَلْ سَمَاعُهُمْ مِنْهَا دَلٌّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ آخَرُ) حَتَّى قَالَ: (فَالْحَقُّ أَنَّ يُقَالُ إِنَّهُمْ كَمَا يَسْمَعُونَ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّمَاءِ فَكَذَلِكَ يَسْمَعُونَ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّحَابِ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ) أَنْتَهَى كَلَامُهُ وَهُوَ الْحَقُّ الْحَقِيقُ، أَنَّ اسْتِمَاعَ الْجَنِّ لِلْمَلَائِكَةِ يَكُونُ لِمَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي السَّحَابِ وَلِمَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَعَقَّبَ فِيهَا الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الشَّارِحَ، فَلَمْ يَكُنْ كِتَابَهُ كَمَا يُتَوَهَّمُ اخْتِصَارًا مُحْضًا، بَلْ كَانَ لَهُ فِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى صَنْعَةٌ حَسَنَةٌ بِحُسْنِ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْاِخْتِصَارِ مَعَ زِيَادَاتٍ مِنْ جُمْلَتِهَا مَا تَعَقَّبَ بِهِ الشَّارِحُ فِي مَوَاضِعِ هَذَا أَحَدَهَا.

وَكِتَابُ «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ الَّذِي أُقِيمَتْ عَلَيْهِ شُرُوحُ «كِتَابِ التَّوْحِيدِ»، وَمِنْ الْمَوَارِدِ النَّافِعَةِ أَنْ يُعْمَدَ إِلَى تَعَقُّبَاتِ كِبَارِ شُرَّاحِ «كِتَابِ التَّوْحِيدِ» عَلَى الشَّيْخِ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَتُخَصَّ بِدَرَاثَةٍ مُفْرَدَةٍ، وَمُقَدَّمَهُمْ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ «فَتْحِ الْمَجِيدِ»، ثُمَّ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ، ثُمَّ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ قَاسِمٍ، فَعَلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ يَدُورُ التَّعَقُّبُ لِمَوَاضِعِ فِي كِتَابِ «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» فَلَوْ جُمِعَتْ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ مَعَ تَرْتِيبِهَا تَرْتِيبًا زَمَانِيًّا كَمَا ذَكَرْنَا لَكَانَ فِي ذَلِكَ نَفْعٌ عَظِيمٌ.

ثم ذكر الشارح رَحِمَهُ اللهُ تعالى أن قوله: ((**فحرّفها**) بحاءٍ مهملةٍ وراءٍ مشدّدةٍ (وبدّد) أي فرّق)، ومعنى (**فحرّفها**) يعني أمالها، مبيّناً صفة كون الشياطين بعضهم فوق بعضٍ، فلم يُقم يده قائمة هكذا^(١)، وإنّما أمال يده، ثمّ مع إمالتها بدّد بين أصابعه بمنزلة الدّرج الذي يُرقى عليه، ومن لطائف الإشارات ما تقدّم ذكره في بعض المجالس والمقامات أن إيقاع استراقهم السّمع على هذه الصّفة فيه إشارةٌ إلى بطلان حالهم؛ لأنّ الباطل لا يكون إلّا مائلاً، والحقّ هو الذي يكون مستقيماً، فلم يكن استراقهم السّمع بقيامهم بعضهم فوق بعضٍ على صفةٍ قائمةٍ، وإنّما وقعت على صفةٍ مائلةٍ، إشارةً إلى الحال المناسبة للبطلان.

ثمّ بيّن رَحِمَهُ اللهُ تعالى أن معنى (قوله: (فيكذب معها) أي يكذب الكاهن أو السّاحر مع الكلمة) التي استُرقت من السّماء (أو يكذب الشّيطان مع الكلمة التي استرقها) فيجوز أن يكون الكاذب هو الكاهن، ويجوز أن يكون الشّيطان المبلّغ له، ثمّ بيّن أن ((كذباً) بفتح الكاف وسكون الدّال) فالمراد بها المرّة لا الهيئة؛ لأنّ فعلة للمرّة، وفعلة للهيئة.

ثمّ بيّن أن (قوله: (فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا) لفظ الحديث: «يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، كَذَا وَكَذَا»)) فإنّ إمام الدّعوة رَحِمَهُ اللهُ تعالى بيّض في هذا الموضع، فالمُثبِت في نسخةٍ قديمةٍ بخطه فيقال: «أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا، ثمّ بياض»، ثمّ بعدها تمام الحديث، «فيُصدّق بتلك الكلمة» فوقع بياضاً في النّسخة التي وقف عليها الشّيخ سليمان بن عبد الله وشرحها، ووقف تلميذه الشّيخ عبد الرّحمن بن حسنٍ على نسخةٍ أخرى من «كتاب التّوحيد» بخطّ المصنّف أثبت فيها ذلك.

فيقال: «أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا، كذا وكذا»، هكذا هو بخطّ المصنّف نفسه في نسخةٍ من «كتاب التّوحيد» نقلها عنه تلميذه عبد الرّحمن بن الحسن في «فتح المجيد»، وسبق أن ذكرت في بعض المجالس أن من أراد أن يميّز متن «كتاب التّوحيد» فلا غنى له عن ملاحظة ثلاثة نقلوا عن نسخٍ من «كتاب التّوحيد» بخطّ المصنّف نفسه، وهم الشّيخ سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»، والشّيخ عبد الرّحمن بن حسنٍ في «فتح المجيد»، والشّيخ عثمان بن منصورٍ في «فتح الحميد»، فهذه الشّروح الثلاثة ينقل فيها أصحابها عن نسخٍ بخطّ المصنّف الشّيخ محمّد بن عبد الوهّاب، فيقولون: في نسخةٍ بخطّ المصنّف كذا وكذا، فيميّز بها نصّ «كتاب التّوحيد» ويحقّق متنّه، ومن هذا الجنس نسخةٌ بخطّ ابن سحيمٍ من تلاميذ تلاميذه، فإنّه وقف على نسخةٍ من «كتاب التّوحيد» بخطّ المصنّف فأثبت في طرّة نسخته ما وقع بخطّ المصنّف عمّا خالف نسخته التي نقلها عن شيخه عبد الرّحمن بن حسنٍ وكانت نسخة ابن سحيمٍ محفوظةً

(١) فأشار شيخنا - حفظه الله - بيده، قال شيخنا قبل: هذه من المواضع التي لا تُؤخذ من وراء الجدر والأستار كالأشرطة أو من الكتب.

في مكتب الرياض العامة المسماة بمكتبة دُخْنِيَّة، ثمَّ صارت نسيًّا منسيًّا وفُقدت فالله أعلم أين زالت، لكن يوجد منها نسخة مصوَّرة.

ثمَّ قال: (قوله: **فَيُصَدَّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ**) قال المصنّف) يعني صاحب «كتاب التَّوْحِيد» (وفيه قبول **النُّفُوسِ لِلْبَاطِلِ، كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِوَاحِدَةٍ**) أي بكلمة واحدة (ولا يعتبرون بمائة كذبة؟) أي كيف لا يكون لهم تمييز بين الحقِّ والباطل؟، فإنَّ الحقَّ كلمةٌ والباطل مائة كلمة، وإنَّما قبلت النُّفُوس ذلك لجهلها، فإنَّه مع الجهل يروج الباطل على الخلق.

وفي وصية عليّ بن أبي طالبٍ لِكَمِيلِ بْنِ زِيَادٍ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ أَنَّهُ قَالَ: «النَّاسُ ثَلَاثَةٌ: عَالِمٌ رَبَّانِيٌّ، وَمَتَعَلِّمٌ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ، وَهَمَّجٌ رِعَاعٌ أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ»، فمن لم يكن عالماً ولا متعلِّماً على سبيل نَجَاةٍ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ الْبَاطِلَ، وهؤلاء هم الهمج الرُّعَاع وهو أكثر سواد أهل الأرض، وهم المسمَّون بالدَّهْمَاءِ، وَإِنَّمَا سُمُّوا الدَّهْمَاءِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الدَّهْمِ هُوَ التَّغْطِيَةُ، فَأَكْثَرُ مَنْ يُغْطِي الْأَرْضَ هُمُ الهمج الرُّعَاع، والعاقل في النَّاسِ قَلِيلٌ، وَلَا يَتَمُّ الْعَقْلُ إِلَّا بِالْعِلْمِ، فلا ينجو من الباطل إِلَّا مَنْ كَانَ عَالِماً رَبَّانِيًّا أَوْ كَانَ مُتَعَلِّماً عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ، وَإِذَا فُقد الْعِلْمُ وَقَعَ النَّاسُ فِي الْبَاطِلِ، وهذا ممَّا يبيِّن جلالَةَ الْعِلْمِ وَشِدَّةَ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُمْ الْبَاطِلُ وَلَا يَحِقُّ فِيهِمْ الْحَقُّ إِلَّا إِذَا وَجِدَ فِيهِمُ الْعِلْمُ، وَأَمَّا إِذَا فُقدَ فِيهِمُ الْعِلْمُ فَإِنَّ الْبَاطِلَ لَا يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ، واعتبر هذا بحال المسلمين اليوم تجد صدق ذلك، فإنَّ النَّاسَ صاروا يضربون في أودية من الباطل يظنون أنَّها الحقُّ ويتعلَّقون بها لجهلهم بدين الله ﷻ، وإذا جهل النَّاسَ دينهم راج عليهم الباطل وأُشربت قلوبهم محبَّته ورضوا به، وإنَّما يُنزع عنهم الباطل بنور العلم، فإذا أشرقت أنوار العلم ومُلئت الأكوان اندفع الباطل عن النَّاسِ.

وتقدَّم ما ذكرت لكم من قول الزُّهريِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -أحد التَّابِعِينَ- أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ مِنْ مَضَى مِنْ عِلْمَانَا يَقُولُونَ: التَّمَسُّكُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ، وَإِنَّ الْعِلْمَ يُقْبِضُ قَبْضًا سَرِيعًا، وَنَعِشَ الْعِلْمُ بَقَاءَ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، وَفُقدَ الْعِلْمُ ذَهَابٌ ذَلِكَ كُلُّهُ»، فإذا فُقدَ الْعِلْمُ انتشر الباطل وراج وذهب الدِّينُ وَالْدُّنْيَا، وهذا ظاهرٌ في حال النَّاسِ الْيَوْمَ فِي ذَهَابِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ بِذَهَابِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ، وَإِذَا فُقدَ الْعِلْمُ مِنْ بِلْدَةٍ وَتَرَعَرَ فِيهَا الْجَهْلُ غلب على أهلها الباطل، وليس المقصود بالعلم القراءة والكتابة، وإنَّما المقصود بالعلم إدراك خطاب الشَّرْعِ، فإنَّ معرفة خطاب الشَّرْعِ وإدراكه هُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ النَّاسَ بِهِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ عَارِفًا بِالْقِرَاءَةِ وَالْكِتَابَةِ فَلَيْسَ هَذَا مُرَادًا، وَكَمْ مِنْ عَارِفٍ بِالْقِرَاءَةِ وَالْكِتَابَةِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْبَاطِلُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ وَإِنَّمَا يَنْجُو مِنْ ذَلِكَ مَنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ عِلْمًا بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَقَلِيلٌ عِلْمٍ مَعَ صَلَاحِ النِّيَّاتِ يُقِيمُ الدِّينَ وَالْدُّنْيَا، وَجَهْلٌ بِالْعِلْمِ مَعَ أَعْلَى الشَّهَادَاتِ يُفْسِدُ الدِّينَ وَالْدُّنْيَا، إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُوَشَّحًا بِشَهَادَةِ أَكَادِمِيَّةٍ

تبيّن سعة اطلاعه في علم دنيويٍّ أو منسوبٍ إلى الشريعة لكنّه على الحقيقة جاهلٌ بها فهذا لا ينفعه شيئاً. ومثل هذا القول ممّا يشدُّ به العبد عزّمتُهُ في ابتغاء العلوم الموصلة إلى الله ﷻ ليهتدي بها في صحراء التّيّه ويعينه الله بذلك على التمسك بدينه، لأنّه إذا فقد ذلك صار مُهبةً للأهواء والآراء فتطوّح به تارةً يمنةً وتارةً شمالاً، والعاقل لا يرضى بأن يكون ألعوبةً في أيدي أبناء الزّمان رفعةً لنفسه، ولا يمكنه أن يحفظ نفسه إلّا بالعلم، فلا يزهّدن أحدٌ في العلم، بل يتأكّد إعظامه وإجلاله والرغبة فيه في أزمنة الفتن فلا يقي من الفتنة إلّا العلم، وأوّل فتنة وقعت في الأرض بفقد العلم، وآخر فتنة تقع في الأرض إنّما تُدفع بالعلم، فأوّل فتنة فتنة قوم نوح في المعظّمين منهم، ففي حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في البخاري: «فَلَمَّا نُسِخَ الْعِلْمُ»، وفي رواية الكشميهني «فَلَمَّا نُسِيَ الْعِلْمُ، عَبْدُوهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ»، فوقعوا في الشّرك لفقد العلم، وآخر فتنة وهي وأعظم فتنة - فتنة الدّجال - إنّما يُنجي منها العلم، فعند أبي داود من حديث عمّار بن ياسر بإسنادٍ حسنٍ أنّ النّبي ﷺ قال: «إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ بِالدَّجَالِ فَلْيُنْأَ عَنْهُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ فَيَتَّبِعُهُ لِمَا يَرَى مِنَ الشُّبُهَاتِ»، فيفقد العلم الذي يمتنع به من معرفة الدّجال فيتابعه، وفي الصّحيح في قصّة الشابّ الذي يشقه الدّجال شقين ويمشي بينهما ويحييه، فيقول: «مَا أَرَدْتُ فِيكَ إِلَّا يَقِينًا، أَنْتَ الدَّجَالُ الَّذِي أَخْبَرْتُ عَنْكَ الرَّسُولُ ﷺ»، فقله: «مَا أَرَدْتُ فِيكَ إِلَّا يَقِينًا»، مع قوله: «أَنْتَ الدَّجَالُ الَّذِي أَخْبَرْتُ عَنْكَ الرَّسُولُ ﷺ»، فيه إعلامٌ بأنّ الذي أنجاه من ذلك هو العلم.



قوله: (ابن سِمعان) بكسر السّين.

قوله: (رجفة) بالرفع أي أصابت السّموات منه رجفةً.

قوله: (أو قال رعدة) شكّ هل قال النّبي ﷺ: رجفةً أو رعدةً. وهي بفتح الرّاء.

قوله: (صعقوا وخرّوا) أي يقع منهم الصّعوق وهو الغشي والسّجود.

قوله: (فيكون أوّل من يرفع رأسه جبريل) روى ابن جرير وأبو الشّيح عن عليّ بن الحسين قال: اسم

جبريل عبد الله.

وفي الحديث إثبات العلوّ وإثبات الكلام، وأنّ الله صوتاً يُسمعه من شاء من خلقه، خلافاً للجهميّة

النّافية.

ذكر المصنّف رحمه الله تعالى في هذه الجملة بيان الدّليل الثّاني من أدلّة الباب وهو حديث النّوّاس رضي الله عنه رواه

ابن أبي عاصم في كتاب «السّنة» وغيره وإسناده ضعيفٌ، وفيه (قوله: (ابن سِمعان) بكسر السّين) وتفتح

أيضاً، فيقال: ابن سِمعان، وابن سِمعان. والفتح أشهر.

ثمّ (قوله: (رجفة) بالرفع) أي حكمها الرّفع، ومعناها كما قال: (أي أصابت السّموات منه رجفةً)،

فترتجف السّماء أي تهتزّ.

و(قوله: (أو قال رعدة) شكّ هل قال النّبي ﷺ: رجفةً أو رعدةً. وهي بفتح الرّاء) في كليهما، والرّجفة

والرّعدة كلاهما اضطرابٌ، فالاضطراب والاهتزاز موجبٌ لمعنى الرّجفة والرّعدة.

ثمّ بيّن أنّ (قوله: (صعقوا وخرّوا) أي يقع منهم الصّعوق وهو الغشي والسّجود)، والسّجود معنًى زائدٌ

عن الصّعق، وإنّما متعلّقه خروجه بعد صعقهم، فالصّعق هو الغشي، أي كأنّ مسّهم شيءٌ لحقهم به

الغشي، فخرّوا ساجدين لله ﷻ.

ثمّ قال: ((فيكون أوّل من يرفع رأسه جبريل) روى ابن جرير) صاحب التّفسير المعروف (وأبو الشّيح)

وهو أبو الشّيح ابن حيّان الأصبهاني وله تفسيرٌ أيضاً (عن عليّ بن الحسين) بن عليّ بن أبي طالب أحد أعيان

التّابعين أنّه (قال: اسم جبريل عبد الله)، وتام الأثر «واسم ميكائيل: عبّيد الله، واسم إسرافيل: عبد

الرّحمن، وكلّ شيءٍ راجعٌ إلى إيلٍ فهو مُعبّدٌ لله» وإسناده صحيحٌ، وهذا تفسيرٌ للغة السّريانيّة أنّ جبريل

وإسرافيل وميكائيل تقع فيها على المعاني المذكورة، ومثل هذا لا يُقال: إنّّه ضعيفٌ لإرساله، لأنّ له حكم

الرّفع، لأنّ هذا من تفسير اللغة المعروف بالترجمة، فيكون استفاده من لسانهم.

ثمّ ذكر الشّارح ختماً أنّ (في الحديث إثبات العلوّ) لله ﷻ، (وإثبات الكلام) له ﷻ، وهاتان الصّفتان

الاختياريّتان المتعلّقتان بمشيئة الله ﷻ وقدرته من أكثر الصّفات التي تتابعت الأدلّة القرآنيّة والحديثيّة على

إثباتهما، وكثيرٌ ممّن تكلم في تأويل الصّفات امتنع من تأويل هاتين الصّفتين؛ لظهور ثبوتها من أدلّة الكتاب

والسُّنة، وقدماء المؤولة لا يتفقون على تأويل جميع الصفات، بل منهم من يثبت صفات نفاها المتأخرون، كإثبات صفة العلو أو إثبات صفة اليد أو إثبات صفة الوجه أو غير ذلك من الصفات، وفي أذكياء علماء المأثريّة اليوم رجل صنّف كتاباً كبيراً في إثبات العلو واليد والرّد على الأشاعرة والمأثريّة في تأويلهما، مع أنّ التأويل هو الأصل الذي يتولاه ويعتدّ به إلا أنّ إشهار الأدلة المتعلقة بالصفتين المذكورتين في القرآن والسُّنة منعه من قبول قولهم في تأويلهما، فهو يُعدُّ من محقّقي علم الاعتقاد وفق مذهب المأثريّة.

ثم قال: (وأنّ الله صوتاً يُسمعه من شاء من خلقه، خلافاً للجهميّة النافية) الذين لا يثبتون الصوت لله ﷻ، ويقولون إنّ الله ﷻ يُثبت له الكلام لكن على أنّه معنّى قائم بنفسه ﷻ لا بحرف ولا بصوت، وأدلة إثبات الصوت بالقرآن والسُّنة كثيرة.

وقوله في حديث الباب: «ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان» الضمير في قوله: «كأنه»، يعني كلام الله ﷻ، والتشبيه متعلّق بالسّماع لا بالمسموع، فهو تشبيه للسّماع بالسّماع لا للمسموع بالمسموع، نظير حديث جرير بن عبد الله في «الصّحاحين» عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله أنّ النبي ﷺ قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر»، فإن التشبيه هنا تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، وكذلك في صوت الله ﷻ هو تشبيه للسّماع بالسّماع لا المسموع بالمسموع، فهو تشبيه لما يقع في الأذن أنّه بمنزلة ما يسمعه الإنسان على تلك الصّفة.

ووقع في بعض شروح «كتاب التّوحيد» أنّه صوت الملائكة وهذا خطأ ممّن أثبتّه، بل قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (من زعم أنّه صوت الملائكة فهو قول الجهميّة)، يجيء واحدٌ من الإخوان يقول: معناه الجهميّة يشرحون «كتاب التّوحيد»، يقول: لأنّ هذا وافق الجهميّة، هذا من الغلط، ليست الموافقة في شيء موجبة إلحاقه بهم، فقد يقع سهواً أو غلطاً أو حتّى اختياراً لكنّه مفارق لأصول الجهميّة أو غيرهم من الفرق الضالّة، فلاجل موافقتهم في فرعٍ من الفروع لا يلحق بهم، وإنّما الشّأن في الأصول العظيمة، فلو كان نافياً للصفات أو مؤوِّلاً لهم، ولو كان مستقيم القول في توحيد العبادة فإنّه مثلهم، أمّا من بدر منه قولٌ في فرعٍ من الفروع المتعلقة بأمرٍ من الأمور فهذا لا يلحق بهؤلاء ولو كان اختياراً عن علم وعمد، أمّا ما كان عن سهو وجهل فهذا أحق بالعذر.

وباب الاعتقاد بابٌ عظيم لا يكاد يخلو أحدٌ من النّاس من الغلط فيه، ومن أراد أن يطلب علماً ليس له غلطٌ في الاعتقاد فإنّه لا يكاد يجده بعد القرون الفاضلة والأئمّة الكبار، بل ليس أحدٌ من القرون المتوسّطة إلى يومنا هذا إلا ويوجد في كلامه غلطٌ في هذه الأبواب، لأنّ الكمال لله ﷻ.



[١٧] - باب الشَّافِعَة

[أي بيان المُثَبَّت منها والمَنْفِي.]^(١)

عقد المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى ترجمةً أخرى من التَّراجم الَّتِي قصد فيها بيان براهين التَّوْحِيد، فلا يزال القول موصولاً عنده في إقامة براهين التَّوْحِيد، ومن جهلتها أَنَّ الشَّافِعَة لله عَزَّ وَجَلَّ، فانفراده بملك الشَّافِعَة برهانٌ من براهين توحيده رَحِمَهُ اللهُ.

والشَّافِعَة عند الله شرعاً: هي سؤال الشَّافِع الله حصول نفع للمشفوع له.

والنَّفع الحاصل نوعان:

أحدهما: جلب خير.

والآخر: دفع شرٍّ.

ومحلُّ هذه الشَّافِعَة هو الآخرة، وللشَّافِعَة أحكامٌ في الدُّنيا يذكرها الفقهاء في كتبهم، لكنَّ الشَّافِعَة المذكورة في كتب الاعتقاد يُراد بها الشَّافِعَة الَّتِي تكون في الآخرة، وهي كما قال الشَّارح تنقسم إلى نوعين:

الأوَّل: الشَّافِعَة المُثَبَّتَة؛ وهي المقترنة بإذن الله ورضاه.

والنَّوع الثَّاني: الشَّافِعَة المَنْفِيَّة؛ وهي الخالية من إذن الله ورضاه.

والإثبات والنَّفي متعلِّق الشَّافِع والمشفوع له معاً، كيف هذه الجملة، ما معناها؟

يعني تُثَبَّت للشَّافِع وتُثَبَّت للمشفوع له، وتُنْفَى عن الشَّافِع وتُنْفَى عن المشفوع له، يعني الإثبات والنَّفي يتطَرَّق إليهما جميعاً.

مثلاً:

شافِعٌ مُثَبَّتٌ له الشَّافِعَة مثل: الرِّسُول ﷺ.

مشفوعٌ له أُثَبَّت له الشَّافِعَة: عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ أبو طالبٍ أو مثلاً فَعَلَة الكبائر من المسلمين.

شافِعٌ مَنْفِيٌّ عنه؟ آلهة المشركين الباطلة.

مشفوعٌ مَنْفِيٌّ عنه؟ الكفار، فتُنْفَى عنهم. فالنَّفي والإثبات متعلِّق هذا وهذا.



(١) سقطت من نسخة دار الكتاب والسُّنَّة والشَّابِع.

قوله: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١]، وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]، يقول تعالى وأنذر يا محمد بالقرآن الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم، وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾، قال الزجاج: موضع ﴿لَيْسَ﴾ نصبٌ على الحال كأنه قال متخلّين من وليٍّ وشفيع، والعامل فيه ﴿يَخَافُونَ﴾، وقال ابن كثير: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ يومئذٍ شفيعٌ من عذابه إن أرادهم به. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [٥١] [الأنعام] فيعملون في هذه الدار عملاً ينجيهم الله به من عذابه يوم القيامة.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة البيان المتعلّق بالدليل الأوّل في الباب وهو (قوله) تعالى ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١] الآية، فذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى في ابتداء بيانه قوله: (يقول تعالى وأنذر يا محمد بالقرآن الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم) فالمنذرون هم أولى الناس بالإنذار لكمال حالهم وهم المؤمنون بالله ﷻ فهذه صفتهم، فإنهم يخافون يوماً يرجعون فيه إلى الله ﷻ، وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (وأنذر يا محمد) تقدّم أنّ هذه الجملة ممّا شاع وذاع في كلام المفسّرين والأولى العدول عنها في مخاطبته ﷺ بالرتبة الشرعيّة المجعولة له وهي الرّسالة فيقال: وأنذر يا أيّها الرّسول بالقرآن الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم، نَبّه إلى هذا العلامة عبد الحميد ابن باديس في آخر «تفسيره» في جزءٍ أُفرد منه يتعلّق بالصّلاة على النّبيّ ﷺ، واعتذر عمّا بدر منه في أوّل تفسيره من متابعة المصنّفين في التّفسير.

ثمّ بيّن أنّ (قوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾، قال الزّجاج) أحد علماء العربيّة: (موضع ﴿لَيْسَ﴾ نصبٌ على الحال) أي أنّ جملة ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ (جملةٌ حاليّةٌ، فتقدير الكلام: وأنذر الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم حال كونهم لا وليٍّ ولا شفيع لهم من دونه، وهذا معنى قوله: (كأنه قال متخلّين من وليٍّ وشفيع) فهم يخافون أن يردوا على الله ﷻ ولا وليٍّ ولا شفيع لهم من دونه، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [٥١] [الأنعام] فيعملون في هذه الدار عملاً ينجيهم الله به من عذابه يوم القيامة)، فهم يخافون أن يلقوا الله ﷻ فلا يجدوا وليّاً ولا شفيعاً.



وقوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، بعد قوله: ﴿أَمْ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣] أنكر ﷺ عليهم اتّخاذ الشُّفَعَاءِ ثُمَّ أمره أن يقول: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ أي هو مالِكها، فليس لغيره فيها مِلْكٌ، وله ملك السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وإليه تُرجعون فتعلمون أن من طلبها من غير الله فهو خاسر السَّعي ولا تحصل له.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى بيان معنى الدَّلِيلِ الثَّانِي من أدلّة الباب وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، بعد قوله: ﴿أَمْ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣] فيبين بطلان الشَّفَاعَةِ الَّتِي يَرِجُونَهَا من شفعاّتهم بنفي ملكها عنهم إذ قال الله ﷻ: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا﴾، ثُمَّ أكّد نفي المِلْكِ عنهم بحصر ملك الشَّفَاعَةِ فِيهِ ﷻ فقال: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾، وتقدير الكلام: الشَّفَاعَةُ لِلَّهِ، وتقديم ما حَقُّهُ التَّأخير يفيد الحصر، فالشَّفَاعَةُ محصورةٌ في الله ﷻ لا تكون لغيره، فملكها لله وحده، وأكّد هذا المِلْكُ بقوله ﷻ: ﴿جَمِيعًا﴾، فنفي ملك الشَّفَاعَةِ عن آلهة المشركين في هذه الآية وقع من ثلاثة وجوه:

الوجه الأوّل: التّصريح بنفيها عنهم في الآية المتقدّمة، في قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا﴾. والوجه الثّاني: في حصر الشَّفَاعَةِ مِلْكًا في الله لقوله: ﴿لِلَّهِ الشَّفَعَةُ﴾، وتقدير الكلام: الشَّفَاعَةُ لِلَّهِ، فتأخير ما حَقُّهُ التّقديم دالٌّ على الحصر. والوجه الثّالث: تأكيد ذلك بقوله: ﴿جَمِيعًا﴾.

فإذا كانت لله وحده ولا مِلْكُ فيها لغيره، فإنّها لا تُطلب من غيره، ومن طلبها من غيره فهو خاسرٌ ضالٌّ.



قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال ابن جرير: نزلت لَمَّا قال الكفار ما نعبد أوثاننا هذه إِلَّا ليقربونا إلى الله زُلْفَى فقال الله تعالى: ﴿لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وتقرّر في هذه الآية أَنَّ الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة وهم الأنبياء والعلماء وغيرهم؛ والإذن راجع إلى الأمر فيما نُصَّ عليه كمحمدٍ ﷺ إذا قيل له: «اشْفَعْ تُشَفِّعْ».

ذكر المصنّف رحمه الله تعالى في الجملة المتقدمة من كلامه بيان معنى الدليل الثالث من أدلة الباب وهو (قوله) تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ناقلاً ذلك عن (ابن جرير) في «تفسيره» أنّه قال: (نزلت) أي هذه الآية (لَمَّا قال الكفار ما نعبد أوثاننا هذه إِلَّا ليقربونا إلى الله زُلْفَى فقال الله تعالى: ﴿لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]) وقال رحمه الله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ على وجه الاستفهام الاستنكاري، فأنكر عليهم مقاتلهم فيما يدّعون من الشفاعة لأهلهم محبّراً بأنّه لا شفاعة لأحدٍ عنده إِلَّا بإذنه كما قال تعالى: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [يونس: ٣] فشفاعة الشفعاء متوقّفة على إذن الله.

ثمّ قال المصنّف: (وتقرّر في هذه الآية أَنَّ الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة وهم الأنبياء والعلماء وغيرهم؛ والإذن راجع إلى الأمر فيما نُصَّ عليه كمحمدٍ ﷺ إذا قيل له: «اشْفَعْ تُشَفِّعْ») فالله ﷻ مالك الشفاعة ويجعلها لمن شاء، فالأنبياء يشفعون والعلماء يشفعون والشهداء يشفعون والأفراط يشفعون كما ثبت في دلائل الأحاديث النبويّة عن النبيّ ﷺ، فمن أثبت له الشفاعة ليس المراد إثبات ملكه لها، وإنّما إثبات حصوله على الإذن بها، فالنبيّ والعالم والشّهيد والفرط والقرآن لا يملك شيءٌ منهم الشفاعة، وإنّما يُحوّلون بها بالإذن الذي يجعله الله ﷻ لهم.



وقوله: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ١٦] قال أبو حيان: ﴿وَكَمْ﴾^(١) خبرية ومعناها التَّكثير وهي في موضع رفع بالابتداء والخبر، ﴿لَا تُغْنِي﴾ وإذا كانت الملائكة لا تغني شفاعتهم إلا بعد إذن الله ورضاه أي يرضاه أهلاً للشفاعة، فكيف تشفع الأصنام لمن عبدها؟

ذكر المصنّف رحمه الله تعالى في هذه الجملة بيان ما يتعلّق بالدليل الرابع من أدلة الباب وهو (قوله) تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعُهُمْ شَيْئًا﴾ الآية ناقلاً ذلك عن أبي حيان يعني الأندلسي في كتابه «البحر المحيط»، وهذا الكتاب من أحسن كتب التفسير إلا أنه يستغرق كثيراً على من لم يمارس العربية فهو يستطرد في بيان النحو خاصّة، فربما انقبض فؤاد قارئه إذا لم يكن مشغلاً بالعربية، وإلا ففيه تحقيق كثير، وكثير من اختيارات أبي العباس ابن تيمية الحفيد في التفسير يوافقه عليها أبو حيان الأندلسي، وكان ممن اجتمع به وله أخذ يسير عنه، والمقصود أن كتابه من كتب التفسير النافعة وله فيها نفس يدل على تحقيق وفهم، وكان ممّا ذكره في هذه الآية أنه قال: ﴿وَكَمْ﴾ خبرية أي يراد بها الخبر (ومعناها التَّكثير) أي في المذكورين وهم الملائكة، فكثير من الملائكة وهذا المبتدأ ﴿لَا تُغْنِي﴾ وهذا الخبر، فالملائكة المقربون من الله ﷻ لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله، والتَّكثير هنا أريد به العموم، فلا يُقصد تحلّف بعض الأفراد، وأن كثيراً من الملائكة لا تغني شفاعتهم وأن منهم من تغني شفاعتهم من دون إذن الله ﷻ، بل المقصود بـ (التَّكثير) إرادة العموم، وهذا يقع في القرآن كثيراً، يُطلق (الكثير) ويُراد به الجميع.

ثم قال: (وإذا كانت الملائكة لا تغني شفاعتهم إلا بعد إذن الله ورضاه أي يرضاه أهلاً للشفاعة، فكيف تشفع الأصنام لمن عبدها؟)، فإذا نُفيت الشفاعة عن الملائكة المقربين وأنهم لا يشفعون إلا بعد إذن الله، فليس لمن عظم له حظ من التعظيم كالأصنام قدرة على الشفاعة من دون الله ﷻ.



(١) في نسخة المعالي سقط حرف الواو.

قوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ (٢٢) وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ. ﴿سبأ﴾ الآية قال بعض العلماء: هذه الآية تقطع عروق شجرة الشُّرك من القلب لمن عقلها. وكلام أبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية الآتي في تفسيرها كافٍ في بيان المُثبت من الشَّفاعة والمنفي منها، فرحمه الله وعفا عنه.

قوله: (نفى الله عما سواه كل ما يتعلّق به المشركون) أي في هذه الآية قوله: (فنفي أن يكون لغيره ملك) أي في قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، قوله: (أو قسطن منه) أي من الملك في قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ﴾، قوله: (أو يكون عوناً لله) أي في قول الله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾.

قال ابن القيم في الكلام على الآية: وقد قطع الله الأسباب التي يتعلّق بها المشركون جميعها قطعاً يعلم من تأمله وعرفه أن من اتخذ من دون الله ولياً فمثله كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت، فالمشرك إنما يتخذ معبوده لما يحصل له به من النفع، والنفع لا يكون إلا ممّن فيه خصلة من هذه الأربع: إمّا مالكا لما يريد عابده منه، فإن لم يكن مالكا كان شريكاً للمالك، فإن لم يكن شريكاً له كان معيناً له وظهيراً، فإن لم يكن معيناً له ولا ظهيراً كان شافعياً عنده؛ فنفي سبحانه المراتب الأربع نفياً مرتباً منتقلاً من الأعلى إلى ما دونه، فنفي الملك، والشُّركة، والمظاهرة، والشَّفاعة التي يطلبها المشرك، وأثبت شفاعته لا نصيب فيها لمشركٍ وهي الشَّفاعة بإذنه، فهو الذي يأذن للشافع وإن لم يأذن له لم يتقدّم بالشَّفاعة بين يديه. انتهى.

وقال شيخ الإسلام لمّا ذكر آيات الشَّفاعة: وهذا الموضع افترق النَّاس فيه ثلاث فرق، طرفان ووسط، فالمشركون ومن وافقهم من مبتدعة أهل الكتاب كالنصارى ومبتدعة هذه الأمة أثبتوا الشَّفاعة التي نفاها الله بالقرآن.

والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعته نبينا ﷺ في أهل الكبائر من أمته، بل أنكر طائفة من أهل البدع انتفاع الإنسان بشفاعة غيره ودعائه كما أنكروا انتفاعه بصدقة غيره وصيامه، فأنكروا الشَّفاعة بقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وبقوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (١٨) [غافر]، وأمّا سلف الأمة وأئمّتها ومن اتبعهم من أهل السنة والجماعة فأثبتوا ما جاءت به السنة عن نبي الله ﷺ من شفاعته لأهل الكبائر من أمته، وغير ذلك من أنواع شفاعته، وشفاعة غيره من النبيين والملائكة، وقالوا إنّه لا يُخلد في النار من أهل التوحيد أحد، وأقرّوا بما جاءت به السنة من انتفاع الإنسان بدعاء غيره وشفاعته، والصدقة عنه، بل والصَّوم عنه في أصحّ قول العلماء كما ثبتت به السنة الصحيحة الصريحة وما كان في معنى الصَّوم، وقالوا لأنّ الشَّفيع [يطلب] (١) من الله ويسأله -إلى أن قال-: وأمّا من علّق قلبه بأحد من المخلوقين يرجوه ويخافه، فهذا من أبعد النَّاس عن الشَّفاعة؛ فشفاعة المخلوق

(١) في نسخة المعالي خطأ مطبعي: يطلب.

عند المخلوق تكون بإعانة الشَّافع للمشفوع له بغير إذن المشفوع عنده، بل يشفع إمَّا لحاجة المشفوع عنده، وإمَّا لخوفٍ منه فيحتاج أن يقبل شفاعته، والله غنيٌّ عن العالمين كلَّهم، فما من شفيعٍ إلَّا من بعد إذنه، فهو الَّذي يأذن للشَّافع. اهـ. من الاقتضاء.

والحاصل أنَّ الشَّفاعَةَ الثَّابِتَةَ هي الَّتِي تُطْلَبُ من الله بإذنه لمن يرضى قوله وعمله والله لا يرضى إلَّا التَّوحيد، والمنفِية هي الَّتِي تُطْلَبُ من غير الله، أو بغير إذنه، أو لأهل الشُّرك به.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة بيان معنى الدَّلِيل الخامس من أدلَّة الباب، وهو (قوله) تعالى ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، الآية وابتدأ ذلك بقوله: (قال بعض العلماء: هذه الآية تقطع عروق شجرة الشُّرك من القلب لمن عقلها) أي تجتثُّ شجرة الشُّرك من القلب فتقلع جذورها ولا تبقي فيه شيئًا (لمن عقلها) أي لمن أدرك معناها، ووجه هذا الاجتثاث أنَّ الآية المذكورة اشتملت على نفي أربعة أمور:

أولها: نفي ملك شيءٍ على وجه الاستقلال عن غير الله، فقال تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، والذِّرَّة: هي النَّمْلَة الصَّغيرة.

والثاني: نفي وجود شركٍ في الملك لأحدٍ مع الله، فقال: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ﴾.

والثالث: نفي معاونة أحدٍ من الخلق لله ﷻ في ملكه الكامل التَّام، كما قال: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ أي ناصرٍ معينٍ.

والرَّابع: نفي شفاعَة أحدٍ عند الله ﷻ إلَّا من بعد إذنه، فقال: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾.

فلَمَّا اجتمعت في هذه الآية نفي هذه الأمور الأربعة صارت مجتثَّة للشُّرك من القلب، فتقلع شجرة الشُّرك من جذورها ولا تدعها في قرارٍ من القلب.

ثم ذكر المصنِّف أنَّ (كلام أبي العباس) (الآتي في تفسيرها كافٍ في بيان المُثبت من الشَّفاعَة والمنفِية منها) محيلاً عليه، والعاقل من أهل العلم إذا وجد أحدًا يكفيه استغنى به، وهذا كان دأب السَّلف رحمهم الله تعالى وعلى رأسهم أصحاب النَّبي ﷺ، فكانوا يتدافعون الفُتيا والقول في العلم، وإذا تكلم أحدٌ منهم استغنوا بقوله لأنَّ المقصود هو براءة الذِّمَّة، فإذا حصلت براءة الذِّمَّة ببيان الحقِّ من متكلِّمٍ به كان كافيًا عن أن يتكلَّم كلُّ أحدٍ.

وغاب هذا المعنى الشَّريف عن جمٍّ غفيرٍ من النَّاس فصاروا لا يفهمون بيان الحقِّ والانتصار له إلَّا بأن يتكلَّم كلُّ متكلِّمٍ من أهله، وهذا من الجهل البالغ بالدين، فإنَّ الشَّريعة جاءت بإعظام كَفِّ اللِّسان ولزوم

الصمت والاستغناء ببيان الحق بأهله، فإذا تكلم أحد منهم ولا سيما من كبرائهم كان كافياً عن غيرهم، وأما طلب الكلام من كل أحد فهذا مخالف للوضع الشرعي وما كان عليه السلف رحمهم الله تعالى، فإنهم كانوا يكرهون فضول الكلام كما يكرهون فضول النظر، ومن جملة فضول الكلام أن يتكلم الإنسان في الحق إذا كان المقام مستغنياً بغيره، فإذا تكلم في إبانة الحق من يوثق بعلمه ويؤمن إليه كان مغنياً عن أن يتكلم كل أحد، وأما اللعنة التي صارت ترتجف بها ألسنة الناس ولا سيما عبر المواقع الحاسوبية كتويتر وفيس بوك، فهذا من فتح باب شر عليهم، فإن (من كثر كلامه كثر سقطه، ومن كثر سقطه قل حياؤه، ومن قل حياؤه ذهب هيبته)، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فينبغي أن يعي طالب العلم وملتزمه هذا الأصل، وأن يكمل الأمر إلى أهله، وأن يسأل الله تعالى التوفيق له ولهم، وأن لا يكون حريصاً على الكلام، فإن السلامة الدينية عند الله تعالى لا يعدلها شيء، ومن الناس من ينسى أن من أكبر مهاوي الردى أن ينظر المرء إلى حظ النفس، فإن من المتكلمين بالحق من يحملهم على الكلام محبة رؤية أنفسهم وأن يكون لهم بين أهل العلم مكان مشهود ومقام محمود، فيقعون في الرياء والتسميع فيؤخذون به، والعقل ينأى بنفسه عن أن يكون مصيداً من صيد الشيطان يتلاعب به الشيطان ويؤزج له الكلام في الحق ليغرّه بنفسه، فيظن نفسه ناطقاً بالحق مبيناً عنه، وأنه إذا سكت ضاع الحق وإذا تكلم قام الحق، وهذا من تلاعب الشيطان بالناس وهو كثير، وأكثره في المشرعة لأنهم ركنوا إلى الدنيا ومالوا إليها وأحبوا أن يكون لهم فيها مقام، ومنهم من يطلب مقامه عند الحاكم ومنهم من يطلب مقامه عند المحكوم، وصاحب العلم العارف بالله تعالى لا يرضى بأن يكون مائلاً لهؤلاء ولا إلى هؤلاء، بل يدور مع حكمة الشرع ومقصده وغايته كيفما دارت، ووعي ذلك وإدراكه يحتاج إلى عمرٍ مديد وعلمٍ سديد وتوفيقٍ من الله تعالى، وكثرة العلم لا تنفع صاحبها إن لم يكن له عقل رشيد وتوفيق سديد من الله تعالى، فكم من كثير علمٍ حمله علمه على الردى فوق فيه، وكم من كامل عقلٍ غرّه عقله فأوقعه في شديد البلى.

وقد ذكر ابن مفلح رحمته الله تعالى جماعة من أذكاء الدنيا وعد منهم ابن الراوندي وهو الرجل الذي ألف كتاباً يعارض به القرآن سمّاه: «الدماغ للقرآن الكريم» تعالى الله عما يقول ذلك الأفاك الأثيم، فهذا الرجل كان ذكياً من أذكاء الخلق ولكن ذكائه أوردته الردى، وكم من إنسان يكون عنده علم كثير لكن علمه يورثه الردى والبلى لاغتراره بنفسه وميله إلى شهوة الذكر والمنصب والرئاسة والجاه بين الناس حتى يوقعه ذلك في الرياء والتسميع.

ومن تدبر حال ما كان عليه الناس من كمال الخلق في القرون السابقة القريبة وما صار عليه الناس اليوم رأى البون الشاسع بين حالنا وحالهم، فخرجت مقامات من الكلام في العلم كان الأوائل يذمونها كما

يسْمُونَهَا الْآنَ: بيان موقف الباحث، أو الموقف التَّقْدِيّ للباحث أو الإعراب عن موقفه من قضية كذا وكذا، فكلُّ هذه من المقامات الَّتِي كان الأوائِل يَنَؤُن بأنفسهم عنها ويتباعدون منها لِأَنَّهَا من حَبَائِل الشَّيْطَان ومكائده، وَأَمَّا اليوم فكم من رجلٍ علقت رجله ويده وقلبه في تلك الأحابيل وصار أَلْعوبَةً لِلشَّيْطَان تحت أَكْذوبة أن يكون له صوتٌ مسموعٌ، وليس المطلوب أن يكون لك صوتٌ مسموعٌ، المطلوب أن تكون هاديًا إلى الله ﷻ مهتديًا بنفسك، وكم من إنسانٍ يهدي بإشارته وكان مُحَمَّد بن واسعٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إِذَا رُؤِيَ ذُكِرَ اللهُ ﷻ، وطلبه قتيبة بن مسلمٍ يومًا في معركةٍ فسأل عنه، فقال: إِنَّه في ميمنة الصَّفِّ، فنظر إليه وإذا هو يرفع سبَّابته إلى السَّمَاء فقال: لسبَّابة مُحَمَّد بن واسعٍ أَحَبُّ إِلَيَّ من ألف سيفٍ، لما كان عليه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى من كمال الحال، فينبغي أن يعتني طالب العلم بتجريد طلبه ومعرفة مقامه بالنظر إلى أحوال السَّلَف رحمهم الله تعالى.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى جملةً ممَّا انطوى عليه كلام أبي العَبَّاس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في تفسير الآية وهو راجعٌ إلى نفى الأمور الأربعة المتقدِّمة من الملك والشُّرك والعون والشفاعة من دون الله ﷻ.

ثم نقل عن (ابن القيم) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كلامًا في هذا المعنى وفيه قوله: (وقد قطع الله الأسباب الَّتِي يتعلَّق بها المشركون جميعها قطعًا يعلم من تأمله وعرفه أَنَّ من اتَّخَذ من دون الله وليًّا فمثله كمثل العنكبوت اتَّخَذت بيتًا، وإنَّ أوهن البيوت لبيت العنكبوت، فالمشرك إِنَّمَا يَتَّخِذ معبوده لما يحصل له به من النِّفع، والنِّفع لا يكون إِلَّا ممَّن فيه خصلةٌ من هذه الأربع: إمَّا مالِكًا لما يريد عابده منه، فإن لم يكن مالِكًا كان شريكًا للمالك، فإن لم يكن شريكًا له كان معيَّنًا له وظهيرًا، فإن لم يكن معيَّنًا له ولا ظهيرًا كان شفيعًا عنده؛ فنفى سبحانه المراتب الأربع نفياً مرتَّبًا منتقلًا من الأعلى إلى ما دونه، فنفى الملك، والشُّركة، والمظاهرة، والشفاعة الَّتِي يطلبها المشرك، وأثبت شفاعَةً لا نصيب فيها لمشركٍ وهي الشَّفاعة بإذنه، فهو الَّذِي يأذن للشافع وإن لم يأذن له لم يتقدَّم بالشفاعة بين يديه. انتهى.) كلامه.

ثم نقل رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عن أبي العَبَّاس ابن تيمية كلامًا من كتاب «اقتضاء الصُّراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» وهو من أحسن كتبه وضعًا وأكثرها نفعًا، وتأكَّد الحاجة إليه بهذه الأزمان الَّتِي غلبت فيها أعلام الجاهليَّة وارتفعت ألويتها، فكان ممَّا ذكره رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أن يبيِّن أَنَّ الشَّفاعة مقامٌ (افترق النَّاس فيه ثلاث فرق، طرفان ووسط) والمراد بالوسط: العدل الخيار، فبيَّن أَنَّ (المشركون ومن وافقهم من مبتدعة أهل الكتاب كالنَّصارى ومبتدعة هذه الأمة أثبتوا الشَّفاعة الَّتِي نفاها الله بالقرآن)، ومراده بمبتدعة هذه الأمة بعض من يتعلَّق بالمزارات والمشاهد والمقامات الَّتِي لا تثبت الشَّفاعة لأهلها، ومنهم طائفةٌ أخرى مقابلة لهم وهم (الخوارج والمعتزلة) الَّذين (أنكروا شفاعَةَ نبيِّنا ﷺ في أهل الكبائر من أمته، بل أنكر طائفةٌ من

أهل البدع انتفاع الإنسان بشفاعته غيره ودعائه...) إلى آخر ما ذكر، فبيّن أنّ الطرف الأوّل في الشّفاعه هم مثبتتها لمن نفاها الله عنه، والطرف الثاني: هم نفاتها عمّن أثبتّها الله له، والوسط بين الطرفين هم الذين يُثبتون من أثبت الله له الشّفاعه وينفون الشّفاعه عمّن نفى الله ﷻ عنه الشّفاعه.

ثمّ قال بعد ذلك: (وأما من علّق قلبه بأحد من المخلوقين يرجوه ويخافه، فهذا من أبعد الناس عن الشّفاعه؛ فشفاعه المخلوق عند المخلوق تكون بإعانة الشّافع للمشفوع له بغير إذن المشفوع عنده، بل يشفع إمّا لحاجة المشفوع عنده، وإمّا لخوفه منه فيحتاج أن يقبل شفاعته، والله غنيّ عن العالمين كلّهم، فما من شفيع إلّا من بعد إذنه، فهو الذي يأذن للشّافع)، تقريراً للفارق بين شفاعه المخلوق وشفاعة الخالق، فالمخلوق إنّما يُنفذ شفاعته غيره عنده لاحتياجه إليه أو محبّته له أو خوفه منه، والله ﷻ مُتنزّه عن ذلك، فلا يرجوا من أحد شيئاً، ولا يخاف من أحد شيئاً، ولا يحتاج من أحد شيئاً، فإنفاذه الشّفاعه لمن أذن له كرمٌ وتفضّل منه ﷻ.

ثمّ قال المصنّف: (والحاصل أنّ الشّفاعه الثّابته هي التي تُطلب من الله بإذنه لمن يرضى قوله وعمله والله لا يرضى إلّا التّوحيد، والمنفيّة هي التي تُطلب من غير الله، أو بغير إذنه، أو لأهل الشّرك به)، وهذا معنى ما تقدّم ذكره من أنّ الشّفاعه المُثبتة هي المقترنة بإذن الله ورضاه، وأنّ الشّفاعه المنفيّة هي الخالية من إذن الله ورضاه، وأنّ الإثبات والنفي يتعلّق بالشّافع والمشفوع معاً.



إذا تبَيَّنَ هذا فشفاعة النَّبِيِّ ﷺ في القيامة ستّة أنواع:

الأوّل: الشّفاعَة الكبرى التي يتأخّر عنها أولو العزم حتّى تنتهي إليه للإراحة من الموقف.

الثّاني: شفاعته لأهل الجنّة في دخولها.

الثّالث: شفاعته لقوم من العصاة من أمّته أن لا يدخلوا النّار.

الرّابع: شفاعته في إخراج العصاة من أهل التّوحيد من النّار.

الخامس: شفاعته لقوم من أهل الجنّة في زيادة ثوابهم ورفع درجاتهم.

السّادس: شفاعته في تخفيف العذاب عن أبي طالب، ملخّص من الشّرح.

ختم المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى ببيان الشّفاعات التي تكون للنّبي ﷺ في القيامة وأنها (ستّة أنواع) ولا تنحصر فيها، وإنّما مراده الأنواع التي وقع الاتّفاق عليها، وإن كان في بعضها خلافٌ كما سيأتي، لكنّ ما يُذكر في بعض تأليف الاعتقاد من أنّ أنواع شفاعَة النَّبِيِّ ﷺ ستّة، أي باعتبار المتّفق عليه، أمّا باعتبار ما جرى فيه الخُلف فهناك أنواعٌ أخرى على أنّ من هذه الأنواع نوعٌ يأتي ذكره وقع فيه الخلاف.

وهذه الشّفاعات المذكورة منها ما يختصّ بالنّبي ﷺ، ومنها ما يشركه فيها غيره.

فأولّها: (الشّفاعَة الكبرى التي يتأخّر عنها أولو العزم حتّى تنتهي إليه للإراحة من الموقف) أي لإقامة الحساب بين الخلق وإنفاذه فيهم، وهي الشّفاعَة الكبرى التي يتأخّر عنها الأنبياء المعظّمون كآدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصّلاة والسّلام، ثمّ يشفع فيها ﷺ، وقوله: (أولو العزم) إن أراد تخصيص ذلك بالمعروف عند كثيرٍ من أهل العلم ففيه نظرٌ، لأنّ من هؤلاء الذين تُطلب منه الشّفاعَة آدم عليه الصّلاة والسّلام وليس من أولي العزم عند كثيرٍ من أهل العلم، والصّحيح كما سلف أنّ أولي العزم: هو وصفٌ لجميع الأنبياء، لقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أنّه وصفٌ لجميع الأنبياء، وهو قول عبدالرحمن بن زيد بن أسلم من التّابعين واختاره علي بن مهدي الطّبريّ من شيوخ الثّعلبيّ نقله عنه في «تفسيره» وهو الذي يدلّ عليه الدّليل القرآنيّ والوضع اللّسانيّ، وأمّا حصرهم في الخمسة المشهورين نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمّد عليهم الصّلاة والسّلام فلا دليل عليه.

و(الثّاني: شفاعته لأهل الجنّة في دخولها)، لما ثبت في صحيح مسلمٍ من حديث أنسٍ أنّ النَّبِيَّ ﷺ يكون أوّل من يأتي باب الجنّة فيستفتحها.

و(الثّالث: شفاعته لقومٍ من العصاة من أمّته أن لا يدخلوا النّار) أي قومٍ استوجبوا النّار ألا يدخلوها، ولمّا يدخلوها بعد، فيشفع فيهم ألا يدخلوها، وهذا النوع ممّا تُنزع فيه، والصّحيح عدم ثبوته؛ لعدم انتهاض الأدلّة المذكورة للدّلالة عليه، وهو اختيار أبي عبد الله ابن القيم، خلافاً لشيخه أبي العبّاس ابن

تيمية، فإنَّ شيخه في «الواسطية» وغيرها ذهب إلى إثباته، وخالفه تلميذه ابن القيم وهو الصواب أنَّه ليس من الأدلة ما يدلُّ على ذلك.

و(الرَّابِع: شفاعته في إخراج العصاة من أهل التَّوحيد من النَّار) أي ممَّن دخلها أن يُخرج منها.

و(الخامس: شفاعته لقومٍ من أهل الجنَّة في زيادة ثوابهم ورفعته درجاتهم).

و(السَّادس: شفاعته في تخفيف العذاب عن أبي طالبٍ) عمّه، كما ثبت في «الصَّحيحين».

(ملخَّصٌ) أي هذه الأنواع ملخَّصةٌ (من الشَّرح) وهو أصل كتابه وهو كتاب «تيسير العزيز الحميد» للعلامة سليمان بن عبد الله.

وهذا آخر البيان على هذه الجملة من الكتاب وبالله التَّوفيق.

